الدرس الثاني

❖ **مشكلة البحث:** هي وجود تساؤلات حول ظاهرة أو موقف معين غامض لا نجد له تفسيرا محددا وبحاجة إلى إجابة دقيقة علمية ومقنعة بالاستناد إلى الأدلة العلمية.

مصادر صياغة المشكلة:

الخبرات الشخصية: تثير ملاحظات الباحث حول بعض المواقف تساؤلاته وتدفعه لمحاولة تفسيرها مما يشكل مجالا خصبا للدراسة.

الاطلاع على النظريات التربوية والنفسية: تعتبر النظريات التربوية مبادئ عامة لا نعرف مدى انطباقها على المشكلات التربوية الخاصة لذا فهي بحاجة للاختبار والدراسة حتى نتحقق من قدرتها على تفسير الظواهر.

الاطلاع على الدراسات السابقة: كثيرا ما يلجأ الطلبة والباحثون إلى العديد من الدراسات والمجلات والأبحاث للاطلاع عليها ومناقشتها والبحث في نتائجها، وهذه الدراسة والمناقشة تثير اهتمامهم وتولد لديهم جملة من المشكلات المطلوب بحثها والوصول لحل لها. وهنا لابد من التنويه أن الباحث حينما يختار مشكلة معينة فإنها تكون في البداية مشكلة عامة

القضايا الاجتماعية: خاصة تلك التي تصيب المجتمع بأكمله كالحروب والكوارث الطبيعية

المواقف العملية: يواجه الإنسان في حياته اليومية عددا من المواقف والصعوبات التي تتطلب حلا أو تفسيره، فالحياة اليومية العملية والأنشطة والخبرات تشكل مصدرا رئيسيا يزودنا بالمشكلات وتوفر الدافعية والرغبة في البحث والتعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى هذه المشكلات.

عند صياغة الإشكالية يجب تفادي الموضوعات التالية:

- الموضوعات التي يشتد حولها الخلاف لأن غرض البحث هنا ليس لمجرد عرض آراء المخالفين والمؤيدين فقط
- الموضوعات العلمية المعقدة التي تحتاج إلى تقنية عالية لأن مثل هذه الموضوعات تكون صعبة على المبتدئ
- الموضوعات التي يصعب العثور على مادتها العلمية بصورة كافية
- الموضوعات الواسعة التي يصعب على باحث واحد دراستها.
- الموضوعات الضيقة جدا، أي التي لا تقبل البحث أو يصعب على الباحث إعداد رسالة علمية عنها.

معايير الحكم على دقة المشكلة:

- يجب أن تكون صياغة المشكلة في عبارة محدد أو سؤال واضح.
- يجب أن توضح المشكلة العلاقة بين متغيرين أو أكثر مع تحديد المجتمع الذي تشمله الدراسة.
- يجب أن تكون المتغيرات التي تحددها المشكلة متفقة مع المتغيرات التي تعالجها أدوات الدراسة في الجزء الخاص بالإجراءات، كما يجب أن يكون المجتمع كما حددته المشكلة متفقا مع العينة التي يشملها البحث فعلا.
- يجب أن تكون المشكلة قابلة للبحث والتحقق.

❖ **تحديد فرضيات البحث:** يتم اللجوء إلى فرضيات البحث كحل مؤقت للمشكلة المطروحة ويتم اختبارها من اجل تعميم النتائج التي تحصلنا عليها من العينة إلى مجتمع الدراسة وتنقسم الفرضيات إلى نوعين:

فرضية البحث: تشير إلى وجود علاقة متوقعه أو فروق متوقعه بين متغيرات الدراسة ولا يمكن اختبار فرضية البحث بشكل مباشر بالوسائل الاحصائية المتوفرة لذلك يجب تحويلها إلى فرضية صفرية

الفرضية الصفرية: تنفي وجود علاقة أو فروق أو أثر فهي تنفي ما يتوقعه الباحث أو يتنبأ به ويرجع السبب في استخدام الفرضية الصفرية إلى أنه من المستحيل من الناحية المنطقية البرهنة على صحة شيء ما بينما من الممكن البرهنة على عدم صحته، وحتى يمكن البرهنة على صحة الفرض لابد من اختباره في جميع المواقف والحالات وهذا مستحيل من الناحية العلمية.

الفرضية غير الموجهة: عندما لا يهتم الباحث باتجاه الفروق أو العلاقة بل ما يهمه هو مدى ابتعاد احصاءات العينة عن معالم المجتمع، أو عندما لا يكون الباحث واثقا لصالح من يعود الفرق أو تعود العلاقة فأنه يستخدم الفرضية غير الموجهة ويلاحظ في الرسم البياني أن منطقة رفض الفرض الصفري غير الموجه تكون مقسمه بالتساوي في طرفي التوزيع فإذا حصلنا على متوسط للعينة أكبر أو أقل بدرجة كافية من القيمة المفترضة فإننا نرفض الفرض الصفري ولا يهم في هذه الحالة اتجاه الفرق، ويطلق على الفرضية غير الموجهة في الاحصاء الاستدلالي فرضية ذو طرفين أو ذيلين في حين أن الفرضية الموجهة هي فرضية ذو طرف واحد أو ذيل واحد ولابد من تحليل هذا الامر قبل بدء التحليل الاحصائي ولا ينبغي ان يكون بعد الحصول على النتائج.

الفرضية الموجهة: إذا كان يهمنا جانب واحد فقط من الفرض الصفري فإننا نختار الفرضية الموجهة ويكون هذا الاختيار مبنيا على خبره الباحث أو الدراسات السابقة أو نظريه معينة، والفرضية الموجهة تحدد ما إذا كانت المعلم المتوقع أعلى أو أقل من القيمة المفترضة وعليه ففي الفرضيات الموجهة تحدد المنطقة الحرجة في أحد طرفي التوزيع فقط، والفرضية البديلة هي فرضية البحث التي يصيغها الباحث من أجل الوصول إلى قبولها أو رفضها انطلاقا من اختبار الفرضية الصفرية.